

استراتيجية وطنية ثانية لمكافحة المخدرات بالجزائر آليات تحسيسية للوقاية قبل العلاج



**المخدرات والمتاجرة غير الشرعية
بالمخدرات والمواد الملهوسة.**

باعتبار أن تطبيق هذا القانون تفترضه ميدانياً عدد من المشاكل منها عدم الوصوح في التطبيق والتقص في المرافق الخاصة بمعالجة المدمنين على المخدرات، فضلاً عن وجود نقص في التنسيق بين مختلف الأطراف المعنية بتطبيق القانون، حيث يوجد اختلافاً بين ما تقرر وما تم إنجازه.

كما أن أحكام القانون أضحت حسب رجال القانون غير كافية كونها لم تكن مصحوبة بعمل تحسسي على كافة المستويات فضلاً عن غياب برامج عمل جادة من قبل الفاعلين الاجتماعيين.

وقد تناول هذا القانون لأول مرة بصفة حصريّة المخدرات وصنف المخالفات وبالتالي مرتكبيها، كما صنف العقوبات بالنظر إلى خطورتها، كما شدد القانون من العقوبات ووضع إجراءات صارمة عند تطبيقها، فحين قاص من سلطة التقدير عند القاضي بالنسبة للحكم على العقوبة عندما يثبت ارتكاب الفعل حيث يدان الشخص المعنووي ..

آسيا مني

تملك تصورات عملية جادة في هذا المسعى، كون الجزائر تحولت من بلد عبور إلى بلد مستهلك،

وشهدت المتذمرون على أهمية التركيز على التدابير الوقائية والعلاجية لمكافحة المخدرات، من خلال استعمال وسائل إعلامية من بينها المطبوعات التي تتضمن نصائح صحية وتحسيسية حول مخاطر المخدرات وأثارها السلبية وذلك بغية التقليل من الأضرار، واتخاذ استراتيجيات وقائية وصحية تعمور حول التدابير الإعلامية والبرامج التربوية علاوة على التفكير في إنشاء

مراكز متخصصة في تقديم النصائح والتجهيزات والإرشادات حول مخاطر المخدرات ومحاربتها ومخالفاتها الاجتماعية إلى جانب التكثيف من فتح نوادي رياضية وثقافية لفائدة الشباب، وتهدف محمل هذه التدابير الوقائية حسب المشاركون إلى تطوير القدرات الفردية على مواجهة الآفات، وبخصوص التدابير العلاجية أكد المشاركون أنها تمثل في إخضاع المدمن لعلاج إزالة التسمم من الإدمان بالماضي المتخصصة في العلاج وتحت إشراف مختصين علاوة على العلاج النفسي والاجتماعي ..

وابرز الملتقي تنصتاً في وضوح الإجراءات الخاصة بتنفيذ القانون / 04 / 18 الصادر في 25 ديسمبر 2004 المتصل بالوقاية وقمع تعاطي المخدرات، بمراجعتها حالة بحثة.

أهي الملتقي الجهوي للولايات الجزائرية الوسط حول قنطرة القانون 04-18 المتعلق بالوقاية من المخدرات والمؤثرات العقلية وقمع الاستعمال والاتجار غير المشروع بهاف، بالكشف عن مشروع استراتيجي وطنية ثانية لمكافحة المخدرات والأدمان، حيث تكون بمثابة خارطة طريق .

وتتركز الاستراتيجية على وضع آليات إعلامية محكمة قائمة أساساً على إجراءات توعوية تحسيسية حول ظاهرة المخدرات وأثارها السلبية على الفرد والمجتمع، وذلك على عدة مستويات لاسيما التربية والصحة والوسط العائلي في آفا 2010

ودعا المتذمرون في الملتقي في هذا الإطار المواطنين للتصدي لظاهرة المخدرات من خلال التقرب من مصالح الأمن وإبلاغها بأي معلومة تساهم في محاصرة هذه الآفة وتخلص المجتمع من مروجي المخدرات.

وفي هذا السياق يؤكد المدير العام للديوان الوطني لمكافحة المخدرات والإدمان عبد المالك سايج، أن مصالح الأمن ستكون بالمرصاد بمجرد وصول المعلومة للحد من نشاط الشبكة المروجة وعند القبض عليها وتقوم بمراجعتها حالة بحثة.

كما وخرج الملتقي بضرورة توحيد التصور حول السبل الكفيلة للوقاية من المخدرات، ومساهمة الجمعيات التي